يعقد منتدى التنمية الأفريقي التاسع تحت الرعاية
السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

منتدى التنمية الأفريقي التاسع

الأساليب المبتكرة
لتمويل التحوُّل في أفريقيا

مراكش، المغرب

١٢-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

الأشكال الجديدة للشراكات

ورقة المسائل المطروحة

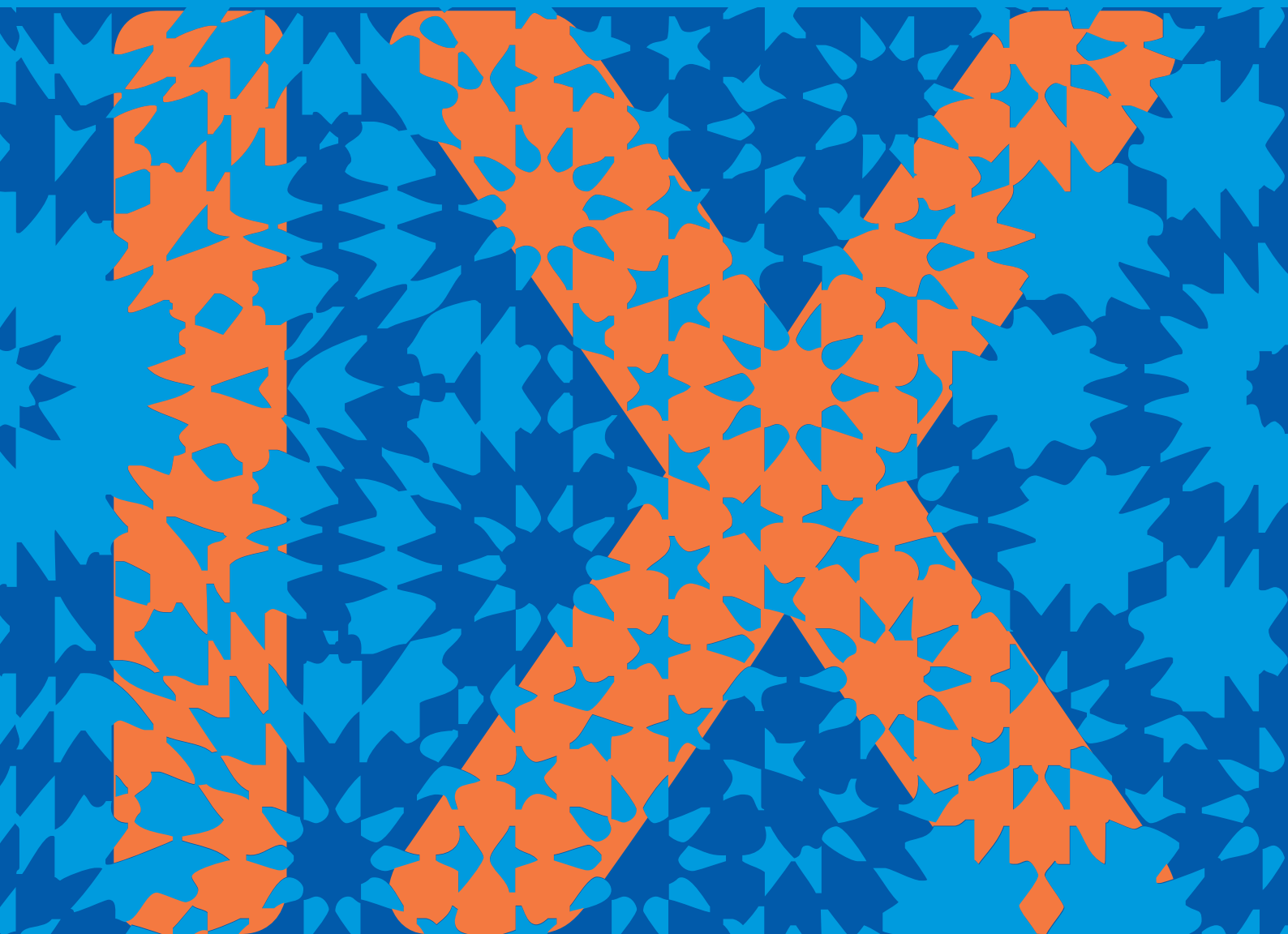

منتدى التنمية الأفريقي التاسع
الأساليب المبتكرة لتمويل التحوُّل في أفريقيا

Distr.: General

ECA/ADF/9/5
19 September 2014

Arabic
Original: English

مراكش، المغرب
١٢-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

الأشكال الجديدة للشراكات

ورقة المسائل المطروحة

أولاً – مقدمة

١ – منذ أواخر التسعينات، شهد العديد من الاقتصادات الأفريقية نمواً ملحوظاً، ولا يزال عدد من البلدان يستفيد من تسارع معدلات النمو. ففي فترة ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٢، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للقارة بالقيمة الحقيقية، حيث ارتفع من ٦٥٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ١٣٦٩ بليون دولار[١] في عام ٢٠٠٥، بينما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ في المائة، من ٩١٧ دولاراً إلى ١ ٢٦٥ دولاراً. ومع أن هذه الأرقام مثيرة للإعجاب، فلا يزال هناك عدد من التحديات التي تعيق التحول في أفريقيا.

٢ – فالنمو الذي تحقق كان مرده إلى حد بعيد التوسع المطرد للصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات. ولكن هذا النمو لم يمتّد إلى قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية،[٢] الّهم إلا في حالات استثنائية ملحوظة قليلة. وفي الواقع، فإنّ ما يناهز ٤٠ في المائة من البلدان الأفريقية شهدت فيما بين عام ١٩٩٥ و ٢٠١٢ انخساراً للتصنيع قبل الأوان، كما يدل على ذلك انخفاض القيمة المضافة المتأتية من قطاع الصناعات التحويلية في هذه البلدان كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. واستناداً إلى مؤشرات التنمية في العالم لعام ٢٠١٤ الصادرة عن البنك الدولي، انخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ١٥,٣ في الماة إلى ١٠ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢. وفي غضون ذلك، زادت إيرادات الصادرات زيادة سريعة، وهي نتيجة تُعزى أساساً إلى تأثير الأسعار، ممّا أدى إلى تزايد اعتماد اقتصادات العديد من البلدان على الصادرات من المنتجات الأولية. [٣] وهذا بدوره أدىّ إلى تزايد الصعوبة التي يجدها الباحثون عن عمل خارج القطاع الزراعي في الحصول على عمل ينتشلهم من ربقة الفقر المدقع. ولهذا السبب يجب أن يكون التحوّل الهيكلي والنمو المطّرد والشامل هما لبّ الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣ – ويُفترض من حيث المبدأ أن يُسفر اطّراد النمو و تحسين أساسيات الاقتصاد عن تعزيز تعبئة الموارد المحلية. غير أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تزد إلا بمقدار ضئيل (من ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٢). وستظل تعبئة الموارد لتمويل التنمية تحدّياً هائلاً يواجه المنطقة في المدى المتوسط، خاصة بالنزر إلى الفجوة القائمة في مجال التكنولوجيا والهياكل الأساسية في المنطقة. [٤] وتكشف البيانات المحاسبية الوطنية أن تسارع النمو في أفريقيا قد اقترن بزيادة الاعتماد على المدخرات الأجنبية لتمويل الاستثمار، ممّا أفضى إلى

---

[١] قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية (اطّلع عليها يوم ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٤).

[2] African Union and Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa 2013, Making the most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation* (Addis Ababa, 2013). Available from www.uneca.org/sites/default/files/publications/unera_report_eng_final_web.pdf

[3] Ofa, Spence, Mevel and Karingi, *Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa* (Paper presented at the African Economic Conference, Kigali, 2012).

[٤] في عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، اعتبر فوستر وآخرون أن أفريقيا، حتى بعد أخذ المكاسب المحتملة في الكفاءة بعين الاعتبار، ستظل تواجه فجوة في تمويل الهياكل الأساسية قدرها ٣١ بليون دولار سنويا.

(See World Bank, *Africa's Infrastructure: A Time for Transformation*, Washington, D.C., 2010)

اتساع فجوة الموارد في المنطقة إلى ما يناهز ٤٠ بليون دولار [٥] بل إن هذه الفجوة بلغت في الاقتصادات الأفريقية غير المصدرة للنفط ما قدره ١٠٠ بليون دولار (أنظر الشكل ١).

٤ - وفي ظل هذه الظروف، سوف يتطّلب تمويل التحوّل في أفريقيا آليات مبتكرة لتمويل التنمية وجهوداً كبيرة لتعبئة أموال إضافية من المصادر الحالية لتمويل التنمية. [٦] وسوف يقتضي هذا بدوره تعزيز الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة كما جرى الإقرار به في الموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهناك حاجة أيضاً إلى شراكات بين القطاعين العام والخاص وآليات محفزة من أجل استغلال مصادر تمويل جديدة، وإشرات المستثمرين باعتبارهم شركاء وأصحاب مصلحة في التنمية، وتوفير حلول مالية لمشاكل التنمية على أرض الواقع. [٧]

الشكل ١

فجوة الموارد في أفريقيا

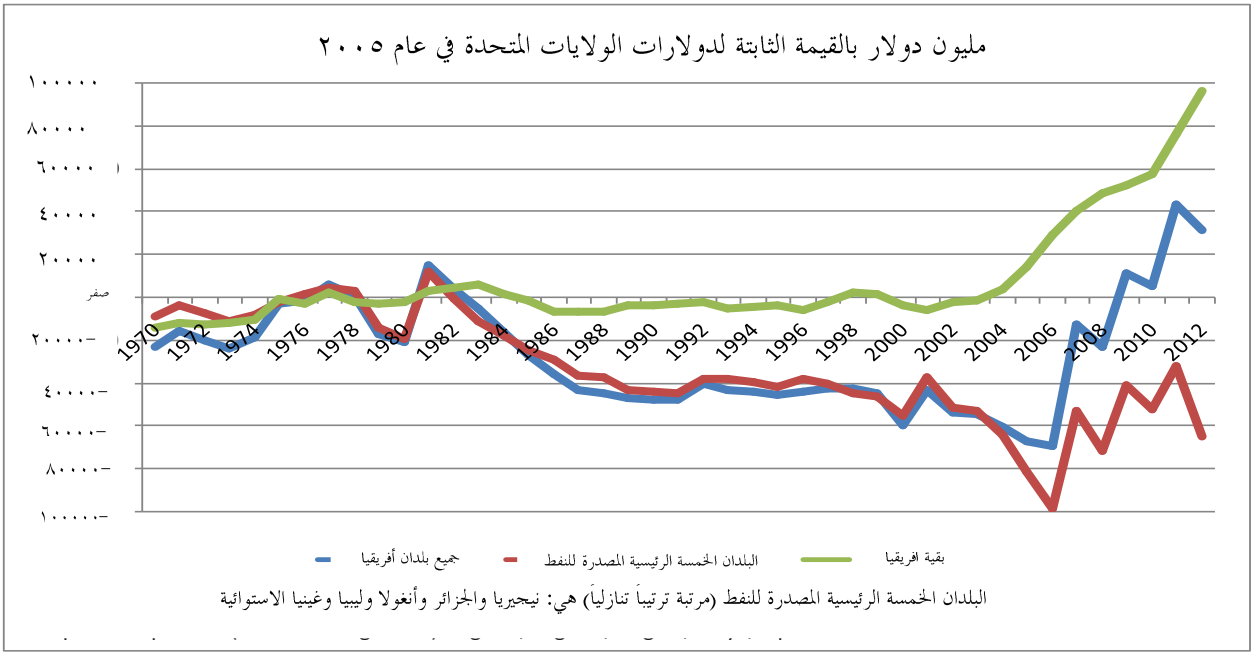

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

---

[٥] يُعرّف مصطلح ''فجوة الموارد'' على أنه الفرق بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت وإجمالي المدخرات المحلية.

[٦] United Nations Department of Economic and Social Affairs, *World Economic and Social Survey 2012: In Search of New Development Finance* (New York, 2012)..

[٧] World Bank, *Innovating Development Finance: From Financing Sources to Financial Solutions*, 2009.

ثانيا – الدروس المستفادة من الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٥ – يجب إقامة أشكال جديدة من الشراكة الدولية بالاستفادة من الدروس المستخلصة، ومنها أن عدّة أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية، وإن نجحت في تعبئة المجتمع الدولي حول أهداف إنمائية قابلة للقياس ومرتبطة بمواعيد محددة، إلا أنها على الأرجح لن تتحقّق بحلول عام ٢٠١٥. ويجب على الجهات صاحبة المصلحة وهي تسعى إلى إعادة التفكير في الشراكات الإنمائية، أن تحرص على التصدي للعوامل الثلاثة التالية، التي ما زالت تعيق التنمية:

(أ) فشل العلاقات التقليدية بين المانحين والمستفيدين في تعزيز المساءلة المتبادلة، وتعزيز تملُّك خطة التنمية، والوفاء بالوعود المندرجة ضمن الهدف ٨، ولا سيما فيما يتعلق بهدف زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين؛[٨]

(ب) استمرار أوجه الاختلال في النظم التجارية والمالية المتعددة الأطراف القائمة: فجولة الدوحة ما زالت في طريق مسدود، ولا يزال التقدم في المجال المالي محدودا، مع استثناء ملحوظ فيما يتعلق بتخفيف عبء الديون ؛

(ج) عدم قدرة الشراكات القائمة على مواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك تغيّر المناخ وعدم الاستقرار الاقتصادي، مما يؤكد أهمية التمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في آن واحد.

ثالثا – التكيف مع التغييرات الحاصلة على أرض الواقع

٦ – يجب على الشراكات الجديدة أن تسعى إلى التصدي للعوامل المبيَّنة أعلاه، ويجب أن تكون قادرة على التعامل مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية الناشئة. وينبغي لها أيضا أن تراعي عملية إعادة التوازن الجارية حاليا على الصعيدين الجيوسياسي والاقتصادي لصالح الاقتصادات النامية والناشئة، وخصوصا في البرازيل والصين والهند. ولابد من تنفيذ إصلاحات مالية وإصلاحات في مجال التجارة المتعددة الأطراف بغية زيادة التركيز على قضايا التنمية وتعزيز صوت البلدان النامية في المنتديات الكبرى، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، الذي لا تزال آلية الحصص والتصويت المعتمدة لديه محلّ خلاف. ويجب في الوقت نفسه إيلاء الاعتبار الواجب للعلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان الجنوب بغية الاستفادة على نحو أفضل من الفرص الناشئة التي أفرزتها الاتجاهات العالمية. ففي

---

[٨] على الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم المعونة على مدى العقد الماضي، فإن معظم الجهات المانحة لم تفِ سواء بهدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمعونة، أو بهدف تخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نمواً، كما أنها لم تفِ بالالتزامات التي تعهّدت بها مجموعة الدول الثماني تجاه أفريقيا في مؤتمر قمة غلين إيغلز. ففي عام ٢٠١١، بلغت التزامات المعونة من جانب الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية نسبة لا تتعدى ٠,٣١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي، ولم تمتثل لهدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمعونة إلا خمسة بلدان أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، وهي الدانمرك ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد. وبلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً ٠,١١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتلك البلدان، أما النسبة المستهدفة، التي تتراوح بين ٠,١٥ و٠,٢٠ في المائة. فلم توف بها إلا بلجيكا والدانمرك وفنلندا وأيرلندا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة (انظر: United Nations, *The Global Partnership for Development: Making Rhetoric a Reality*. MDG Gap Task Force Report 2012).

أفريقيا، على سبيل المثال، زادت صادرات البلدان النامية وواردتها في ظرف ١٥ عاماً فقط من ٢٦ إلى ٤٣ في المائة، ومن ٣٣ إلى ٥٠ في المائة على التوالي.[٩] وعلاوة على ذلك، بلغت قيمة الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد من الاقتصادات الناشئة الخمسة المعروفة باسم بلدان ''بريك'' –وهي البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا– نسبة ٢٥ في المائة من مجموع الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا في عام ٢٠١٠، وهي نسبة في التزايد. [١٠] وفضلاً عن ذلك، هناك مجال واسع لتعزيز تفاعل أفريقيا مع شركائها التجاريين في بلدان الجنوب على نحو يتيح تعزيز الإصلاح الهيكلي مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب الوقوع فيما يسمى ''فخ السلع الأساسية الأولية'' أو ''السباق نحو القاع'' من جانب البلدان الساعية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية.

٧ – ويجب أيضا أن تولي الشراكات الإنمائية الجديدة قدرا أكبر من الاهتمام لما ينطوي عليه التكامل الإقليمي في أفريقيا من إمكانات لتحفيز التنمية. فالتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وإن ظلت في حدود ما يناهز ١٠ إلى ١٢ في المائة من الصادرات المسجلة رسميا، إلا أنها أكثر تنوعاً بكثير من صادرات أفريقيا إلى بقية العالم. واستأثرت السلع المصنعة، على وجه الخصوص، بنسبة ٤٠ في المائة من مجموع تجارة السلع فيما بين البلدان الأفريقية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، ولكنها لا تمثل سوى ١٣ في المائة فقط من تجارة أفريقيا في السلع مع بقية العالم (المصدر، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ٢٠١٤).[١١] ومع ذلك، لاتزال التجارة بين الصناعات والتجارة في المنتجات الوسيطة محدودة على الصعيد الإقليمي ، ممّا يوحي بأن شبكات الإنتاج الإقليمية لا تزال ضعيفة.

٨ – وهناك أيضا مجال واسع أمام المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية وتعزيز التعاون عبر الحدود، بغية تعبئة الموارد من أجل تمويل التنمية.

---

[٩] قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية (اطّلع عليها يوم ٢٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٤). وتستند هذه التقديرات إلى متوسط فترتي الثلاث سنوات ١٩٩٥–١٩٩٧ و٢٠١٠–٢٠١٢.

[١٠] United Nations Conference on Trade and Development, *Global Investment Trends Monitor. The Rise of BRICS, FDI and Africa. Special Edition*, Unedited Version (25 March 2013).

[١١] وهذا يعني، بعبارة أخرى، أن ثلث صادرات أفريقيا من السلع المصنّعة تُباع داخل القارة.

الشكل ٢

تشكيلة الصادرات الأفريقية حسب الوجهة، ٢٠١٠-٢٠١٢ (المصدر : التقرير الاقتصادي عن أفريقيا ٢٠١٤)

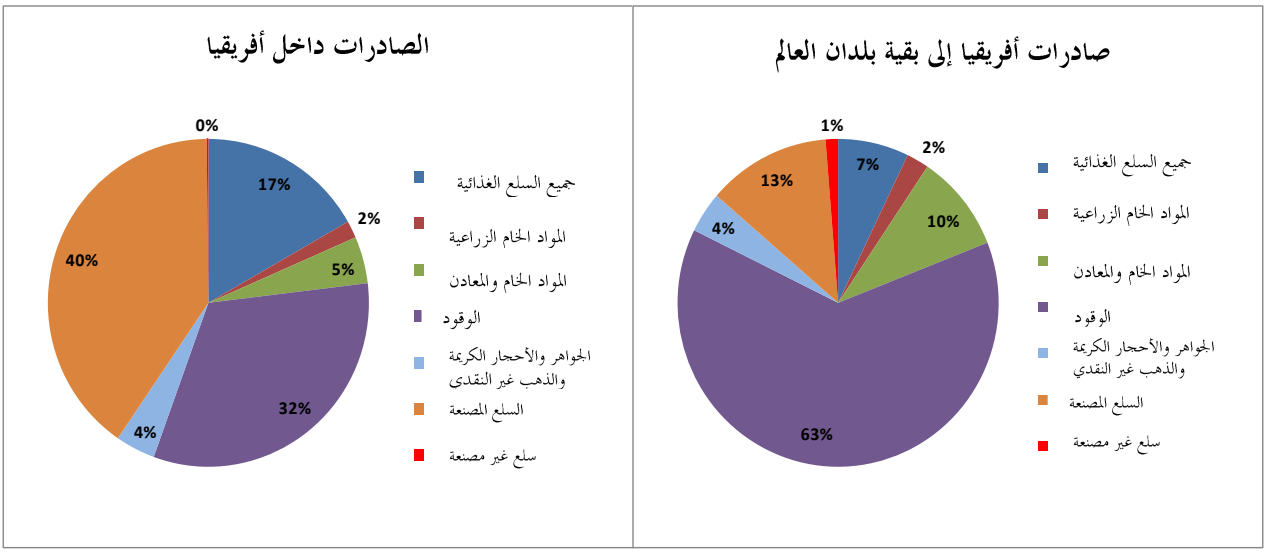

المصدر : التقرير الاقتصادي عن أفريقيا ٢٠١٤.

٩ - يجب على الشراكات الجديدة أيضا أن تأخذ في اعتبارها أنّ تمويل التنمية يزداد تعقُّيدا. وقد ظهرت أطراف فاعلة جديدة، منها الشركاء الإنمائيون من الجنوب العالمي ومن المؤسسات الخيرية الخاصة، ويجري حاليا استخدام أساليب مبتكرة في تقديم المساعدة، منها آليات تحويل الديون، وهي آليات عوّضت جزئيا عن الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية الذي حدث بسبب تعرض الجهات المانحة التقليدية لضغوط متزايدة لخفض ميزانياتها الخاصة بالمعونة والإصرار على مبدأ ''تحصيل أفضل مردود مقابل المال المستثمر''.[١٢] ويتيح المشهد الجديد لتمويل التنمية فرصاً أكبر لاستغلال أوجه التآزر بين المبادرات التي ينفذها مختلف أصحاب المصلحة واستكمال تلك المبادرات. وعلى سبيل المثال، لا تزال الجهات المانحة التقليدية تميل إلى تخصيص معظم ميزانياتها المتعلقة بالمعونة للمبادرات المعزِّزة للتنمية الاجتماعية، في حين يميل الشركاء الإنمائيون من بلدان الجنوب إلى التركيز على مشاريع الهياكل الأساسية والقطاعات الإنتاجية. وينبغي أن تدعم الشراكات الجديدة أيضا الإدارة المستدامة للمشاعات العالمية، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وتعزيز الصحة على الصعيد العالمي، وترسيخ السلم والأمن، ودعم إقامة نظم تجارية ومالية متعددة الأطراف تستند إلى قواعد عادلة وقابلة للتنبؤ بها وغير تمييزية، والتصدي لتغيّر المناخ.[١٣] كما يجب أن تكون الشراكات الجديدة قادرة على التصدي للتحديات الإنمائية التي ظهرت أو أصبحت أكثر إلحاحا منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التكيّف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره والوقاية من الكوارث الطبيعية وهيمنة الطابع المالي على أسواق السلع الأساسية.

---

[١٢] United Nations, MDG Gap Task Force Report 2013: The Challenge We Face (New York, 2013).
[١٣] African Union Commission, *African common position on the post-2015 development agenda* (Addis Ababa, 31 January 2014).

رابعا – الشراكات الجديدة والأولويات الأفريقية

١٠ – إن أمام الشراكات المبتكرة مجالا واسعا لدعم برنامج التحول في أفريقيا، بما في ذلك في مجال التجارة، حيث يمكن للتكامل الإقليمي بلا شك أن يشكل دعامة للتنمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، تشير التقديرات إلى أن إقامة منطقة التجارة الحرة القارية المقترحة يمكن أن تؤدي إلى مضاعفة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتحفيز ظهور شبكات تجارية أكثر تطورا.[١٤] ولذا ينبغي جعل تعزيز التكامل الإقليمي إحدى أولويات السياسة العامة الرئيسية المتوسطة الأجل، كما يجب بذل الجهود لخفض التعريفات وإزالة الحواجز الإدارية والتقنية أمام التجارة عبر المنطقة.[١٥]

١١ – ومن شأن ارتفاع تكاليف العمالة في الصين وغيرها من بلدان الصناعات التحويلية الرئيسية أن يهيّئ فرصا للقوة العاملة المتنامية في أفريقيا وأن يدعم التصنيع ويساعد على تنويع اقتصادات القارة. غير أن تزايد الطلب في الاقتصادات الناشئة على الموارد الطبيعية في أفريقيا يمكن، من ناحية أخرى، أن يقوّي اعتماد البلدان الأفريقية على صادرات السلع الأولية، خاصة في حال قيام البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة بتقييد إمكانيات وصول المنتجات الأفريقية الأخرى إلى السوق. ولذا يجب بذل الجهود من أجل ضمان أن تعزز العلاقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب القيمة المضافة، وأن تشجع على ظهور سلاسل قيمة إقليمية.

١٢ – وبفضل ظهور جهات مانحة جديدة وآليات جديدة للتجارة والمساعدة، أصبح بالإمكان استغلال أوجه التآزر بين الشركاء على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بغية تعبئة الاستثمارات لفائدة طائفة من المبادرات، ومنها على وجه الخصوص مشاريع الهياكل الأساسية. وفي هذا الصدد، يجب على البلدان الأفريقية أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن تطوير الهياكل الأساسية في القارة، على النحو المبيّن في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، ويجب أن تعزز التنسيق فيما بينها على المستوى الإقليمي، ومع الجهات المانحة بغية استغلال الفرص الناشئة على أفضل وجه. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب على استبانة المصالح المشتركة، وصياغة مواقف مشتركة بشأن إدارة المشاعات العالمية وإصلاح النظم المالية والتجارية المتعددة الأطراف.

١٣ – وفيما يتعلق بإقامة شراكات جديدة في مجال تمويل التنمية، فإن ارتفاع تكاليف خدمة التحويلات الرسمية على نحو غير متناسب يؤدي إلى حرمان أفريقيا من أموال هي في أمسِّ الحاجة إليها لتمويل الاستهلاك والاستثمار في رأس المال المادي والبشري. فوِفقا للبنك الدولي، لو كانت تكلفة تحويل الأموال إلى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تعادل متوسط التكاليف العالمية، لارتفعت حصيلة التحويلات المالية التي تتلقاها البلدان

---

[١٤] Mevel and Karingi, *Deepening Regional Integration in Africa: A Computable General Equilibrium Assessment of the Establishment of a Continental Free Trade Area followed by a Continental Customs Union* (Paper presented at the African Economic Conference, Kigali, 30 October-2 November 2012).

[١٥] Valensisi, Lisinge and Karingi, Towards an Assessment of the Dividends and Economic Benefits of successfully Implementing Trade Facilitation Measures at the Level of African RECs (Paper presented at the Post-Bali Trade Facilitation Symposium for African LDCs, Mwanza, 14-16 May 2014).

الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى عام ٢٠١٠ بما قدره ٦ بلايين دولار.[١٦] ويقدَّر أن ما يربو على ٥٠ في المائة من التحويلات المالية تُرسَل إلى المنطقة من خلال قنوات غير رسمية. ولذلك لا غنى عن تعزيز التعاون من أجل خفض التكاليف المرتبطة بقنوات التحويلات الرسمية وتشجيع استخدامها. كما أن استخدام أدوات مالية مبتكرة، مثل سندات المغتربين، يمكن أن يساعد البلدان الأفريقية على تعبئة تحويلات إضافية من الخارج وحفز الاستثمار.

١٤ - ونظراً لصغر حجم معظم الأسواق المالية الأفريقية وارتفاع التكاليف المرتبطة بإنشاء آليات قوية للتنظيم والرقابة، فيمكن إنشاء مراكز مالية على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي بغرض إيجاد أسواق مالية مفعمة بالحيوية وخاضعة لتنظيم رقابي ملائم من شأنها أن تتيح تحقيق جملة أمور منها إصدار ديون مقيَّمة بالعملات المحلية. وفي هذا السياق، أصدر مصرف التنمية الأفريقي بالفعل سندات مقيّمة بالعملة المحلية في بورصة الأوراق المالية في أوغندا، وهو يعتزم إصدار سندات مماثلة في كينيا وغانا وجمهورية تترانيا المتحدة .[١٧]

١٥ - بيد أن الثغرات القانونية، وعدم كفاءة الأسواق المالية وضخامة التدفقات المالية غير المشروعة، التي تقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنها ربما تبلغ ٥٠ بليون دولار في السنة، لا تزال تعيق البلدان الأفريقية عن تحصيل الإيرادات. وفي هذا الصدد، كشفت دراسة أجرتها مؤسسة التراهة المالية العالمية في خمسة بلدان أفريقية في عام ٢٠١٤ أن التلاعب في الفواتير التجارية وحده سبّب في تخفيض الإيرادات الحكومية بنسبة تبلغ ١١ في المائة في غانا، و ٨,٣ في المائة في كينيا، و ١٠,٤ في المائة في موزامبيق، و ١٢,٧ في المائة في أوغندا و ٧,٤ في المائة في جمهورية تترانيا المتحدة .[١٨] ولذا فإن التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال التلاعب بالفواتير التجارية، والتهريب، والتدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من المسائل ذات الصلة، أمرٌ بالغ الأهمية.

١٦ - إن أفريقيا بحاجة إلى ما يناهز ٢٠٠ بليون سنوياً لتمويل التنمية المستدامة وتدعيم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتعزيز المرونة الاقتصادية والقدرة التنافسية. وتُقدر احتياجات أفريقيا في مجال الهياكل الأساسية وحدها بمبلغ ٩٣ بليونا في السنة [١٩] كما أن تكاليف المحافظة على الموارد الطبيعية في أفريقيا، التي لا تزال تشكل الركيزة الذي يستند إليها معظم النمو في القارة، آخذة في الزيادة هي أيضا. فعلى سبيل المثال، يتطلب التخفيف من آثار إزالة الأحراج وتدهور الغابات وحدهما مبلغ بليونين من الدولارات سنوياً، بينما يتطلب تعزيزُ

---

[١٦] Ratha and others, *Leveraging Migration for Africa: Remittances, Skills and Investments*, World Bank (Washington, D.C., 2011)

[١٧] Mugwe, *AfDB plans to offer Kenyan currency bonds at the NSE* (Business Daily Africa, 12 December 2012).

[١٨] Global Financial Integrity, *Hiding in Plain Sight. Trade Misinvoicing and the Impact of Revenue Loss in Ghana, Kenya, Mozambique, Tanzania, and Uganda: 2002-2011*, May 2014.

[١٩] Economic Commission for Africa, *Managing Africa's Natural Resource Base for Sustainable Growth and Development*, Sustainable Development Report on Africa IV.

التنمية المستدامة للموارد المائية في أفريقيا مبلغ ٢٢ بليون دولار في السنة [٢٠] [٢١] ولكي يتسنى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، يجب استثمار ما يناهز ٨،٥٥ بلايين من الدولارات سنوياً في الزراعة الأفريقية. وهذا المبلغ ما هو إلا جزء صغير من المبلغ المطلوب على الصعيد العالمي حتى عام ٢٠٥٠ للنهوض بالزراعة المستدامة بيئياً، والذي يُقدر بنحو ١٩٨ بليون دولار سنويا، [٢٢] أو مبلغ الـ ١٢٥ بليون دولار الذي يلزم استثماره سنوياً حتى عام ٢٠٣٠ في الزراعة الأولية في البلدان النامية، [٢٣] حسب توقعات المنتدى الاقتصادي العالمي. ولكي تتمكن البلدان النامية ممن الحصول على ما تحتاجه من أموال، يجب عليها أن تبذل قصارى جهدها لتعبئة موارد مالية إضافية، بما في ذلك عن طريق الوصول إلى الأسواق المالية، أمّا البلدان المتقدّمة فعليها أن تفي بالالتزامات المالية التي قطعتها على نفسها في المحافل الدولية.

١٧ - وعلاوة على ذلك، يمكن تعزيز أثر اتفاق كوبنهاغن، الداعي إلى جمع مبلغ ١٠٠ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٢٠ من طائفة واسعة من المصادر لمساعدة البلدان النامية على خفض انبعاثاتها من الكربون، إذا تم تنفيذه بالاقتران مع الآليات الأخرى القائمة في مجال التصدي لتغير المناخ، مثل مرفق البيئة العالمية ومبادرة الأمم المتحدة المعزّزة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. ويتزايد استثمار القطاعين العام والخاص في التنمية المستدامة. ويصدق ذلك بوجه خاص على قطاع الطاقة المتجددة، الذي اجتذب ٢١١ بليون دولار من الاستثمارات الجديدة في عام ٢٠١٠. [٢٤] ومنذ عام ٢٠٠٦، جُمع ما يزيد على ١٥ بليون دولار من خلال إصدار سندات خضراء لتمويل مشاريع ذات فوائد بيئية كبيرة [٢٥] وفي ضوء ما تقدم فأن أسواق رؤوس الأموال المتخلفة النمو في أفريقيا وارتفاع التكاليف المرتبطة بجمع رؤوس الأموال في جميع أنحاء القارة أمور تتيح فرصا هائلة للتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تعزيز القطاعات المالية في البلدان الأفريقية، وتشجيع التكامل الإقليمي.

---

[٢٠] Gondo, P. *A review of forest financing in Africa. A study prepared for the United Nations Forum on Forests*, United Nations Forum on Forests, 2010.

[٢١] Chanda, O.M. *Financing Africa's water agenda: financing investments in the African water sector*, World Water Week (Stockholm, August 2011).

[٢٢] United Nations Environment Programme, *Towards a green economy: Pathways to sustainable development and poverty eradication*, 2011.

[٢٣] World Economic Forum, *The green investment report: The ways and means to unlock private finance for green growth*, 2012.

[٢٤] United Nations Environment Programme, Briefing Paper on Finance, UNEP Green Economy Initiative (Geneva, 2012).

[٢٥] Morel, R. and Bordier, C., *Financing the transition to a green economy: their word is their (green) bond?* Climate Brief No. 14- Focus on the economics of climate change, 2012. Available from www.cdcclimat.com/IMG/pdf/12-05_climate_brief_14_-_financing_the_transition_to_a_green_economy-_their_word_is_their_green_bond.pdf

خامسا – مسائل مطروحة للمناقشة

ألف – سلاسل القيمة الإقليمية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب وآفاق التنمية في أفريقيا

١٨ – من شأن زيادة تكاليف العمالة في البلدان الصناعية الكبرى أن تدعم التصنيع في أفريقيا. غير أن تزايد الطلب العالمي على الموارد الطبيعية لأفريقيا يمكن أن يزيد من اعتماد القارة على صادرات السلع الأولية. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى اعتماد سياسات تجارية وصناعية تؤدي إلى تحسين مزاياها التنافسية، وتعزيز القيمة المضافة وتيسير إنشاء سلاسل قيمة على الصعيد الإقليمي.

(أ) ما هو دور سلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا، وكيف يمكن للبلدان أن تعزز تنميتها؟

(ب) كيف يمكن للبلدان الأفريقية أن تتعاون مع الشركاء من الجنوب العالمي من أجل تسريع وتيرة التصنيع في القارة؟

(ج) ما هو النهج الإقليمي الذي ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعتمده بغية تعزيز تعاونها مع بلدان من الجنوب العالمي وتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب ؟

(د) ما هي الطريقة المثلى ألتي يمكن من خلالها لبلدان الجنوب العالمي أن تتعاون بغية تشجيع إجراء إصلاحات للمؤسسات التجارية والمالية المتعددة الأطراف من شأنها أن تعزّز التنمية؟

باء – تجاوز العلاقات التقليدية بين المانحين والمستفيدين: دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا

١٩ – هناك بالفعل قدرٌ كبير من التعاون قائم حاليا فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا، وهناك مجال حقيقي للبلدان الأفريقية للمشاركة في هذا التعاون بهدف الاستفادة من المبادرات الإنمائية التقليدية وتعزيز آثارها.

(أ) كيف يمكن لمبادرات التنمية التقليدية ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تكون مكملة لبعضها البعض؟

(ب) ما هي الدروس التي يمكن أن تستخلصها الأوساط الإنمائية من التعاون فيما بين بلدان الجنوب وهي تسعى إلى تجاوز العلاقات التقليدية بين المانحين والمستفيدين؟

(ج) كيف يمكن استغلال أوجه التكامل والتآزر بين العلاقات التقليدية والعلاقات فيما بين بلدان الجنوب من أجل تشجيع التحول في أفريقيا؟

جيم – الشراكات الجديدة والمصادر الناشئة لتمويل التنمية

٢٠ – ستظل تعبئة الموارد لتمويل التنمية من الأولويات الرئيسية للبلدان الأفريقية في الأجلين المتوسط والطويل. وينبغي الشراكات الجديدة من أجل التنمية أن تعزِّز تعبئة الموارد المحلية والخارجية، بطرق منها استكشاف نهج مبتكرة لتمويل التنمية.

(أ) ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتخفيض تكاليف التحويلات المالية، وتعبئة الموارد المالية ورصيد المهارات المتراكمة لدى المغتربين؟

(ب) ما هي السياسات التي ينبغي اعتمادها لدعم ظهور مراكز مالية مفعمة بالحيوية وخاضعة لتنظيم رقابي جيد في أفريقيا؟

(ج) ما هي الخطوات التعاونية التي يمكن اتخاذها لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وما هي الدروس التي يمكن للبلدان الأفريقية استقاؤها من الشركاء الإنمائيين في هذا الصدد؟

(د) كيف يمكن لأفريقيا تسخير تمويل التنمية المستدامة على أفضل وجه من أجل تعجيل خطى التحول في المنطقة؟